

أثر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على الأمن الجزائري وآليات مواجهته

The impact of Al-Qaeda in the Islamic Maghreb on the Algerian security and the mechanisms to confront it

نجية صخري^{1*} صبيحة عبد اللاوي²

¹ جامعة وهران 2 (الجزائر)، sakhri.nadjia@univ-oran2.dz

² جامعة البليدة 2 (الجزائر)، sabiha.abdellaoui@univblida2.dz

تاريخ النشر: 2022/12/28

تاريخ القبول: 2022/12/24

تاريخ الاستلام: 2022/11/03

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي على الأمن الجزائري وآليات الجزائر في مواجهة هذا التنظيم، مع التركيز على أهم المفاهيم المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، وإبراز التداعيات المختلفة على الأمن الجزائري، بالنظر إلى الموقع الجغرافي لها خاصة ما تعلق بالجهة الجنوبية للشريط الحدودي، واتخاذها لقرار الحرب المعلنة ضد الإرهاب، وهذا باستعمال منهج تحليلي وصفي واستقرائي، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى نتائج تثبت أن الجزائر قد قطعت أشواطاً متقدمة في مكافحة الإرهاب، حيث أصبحت لها مكانة إقليمية ودولية رائدة يقتدى بها.

كلمات مفتاحية: التداعيات، الإرهاب، التهديد، تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، الأمن الجزائري.

Abstract:

The research endeavor of this article revolved around showing the impact of al-Qaeda on Algerian security, and the various mechanisms that Algeria used in order to confront this organization, and therefore focus was placed on the most important concepts related to the subject of the study, and the various repercussions on Algerian security were shown based on the geographical location of Algeria, especially On the southern side of the border strip, and its decision to declare war against terrorism. As for the method, the analytical, descriptive and inductive method was used. Finally, the study concluded to prove that Algeria has made advanced strides in combating terrorism, as it has a leading regional and international position to be emulated in matters of combating.

Keywords: Repercussions; Terrorism; Threat; Al-Qaeda Organization; Algerian Security.

1- مقدمة

*المؤلف المرسل

أصبح الإرهاب يتصدر التهديدات الأمنية، وهذا بفعل خاصية تنقله وزعزعتة للاستقرار والأمن والسلم الدوليين، والجزائر واحدة من هذه الدول التي تأثرت من هذه الظاهرة خاصة بعد انتقال تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي إلى منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، وباعتبار الجزائر إحدى دول فضاء الساحل الإفريقي وارتباطها ارتباطا مباشرا بهذه الأعمال الإرهابية أطلقت استراتيجية متعددة الأبعاد وعلى عدة مستويات: محلية وإقليمية ودولية في مجال مكافحة الارهاب لتأمين أمنها، وسعيها لاحتواء الظاهرة داخليا وإقليميا، فتقاسمها الحدود مع دول الجوار الجنوبي ضاعف من أعبائها الأمنية، وجعلها تواجه الظاهرة بإعلان حرب علنية للحد من انتشارها وتداعياتها.

وبناءً على ما سبق أعلاه نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن لفلول تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي التأثير على الأمن والاستقرار في الجزائر؟ وما هي آليات مكافحة الجزائر لهذا التنظيم الإرهابي؟. للإجابة على الإشكالية نقتح الفرضيتين التاليتين:

- قد يؤثر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي على الأمن الجزائري تأثيرا سلبيا.
- استطاعت الجزائر بفضل استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب للحد من خطورة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي على أمنها الوطني.

وللإجابة على الاشكالية أعلاه، ومن ثم اختبار صحة أو عدم صحة الفرضيات المطروحة، سيتم الاعتماد في هذه المقالة على توليفة عمل من ثلاثة محاور كبرى؛ الأول سيخصص حول الارهاب وعلاقته بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي. أما الثاني فسيتم التطرق فيه لتأثير تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي على الأمن الجزائري، والثالث والأخير سيتم فيه رصد آليات الجزائر في مكافحة الإرهاب على المستويين الداخلي والخارجي.

• تبرير إختيار المصطلح

كما نعلم أن لكل تنظيم إسم خاص به وهذا التنظيم كغيره من التنظيمات عرف عدة أسماء وكان آخرها هو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وهو مصطلح أطلقتها الجماعة على نفسها ولا يمثل وجهة نظر الباحثة.

2. الإرهاب وعلاقته بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي

يعد موضوع الإرهاب أحد المواضيع الأكثر أهمية المتعلقة بالأمن والاستقرار، ورغم أن العالم لم يعط أهمية بالغة للظاهرة الإرهابية خاصة في بداياتها الأولى، وقد طرح هذا التحدي داخل عدد محدود فقط من الدول، وهي الدول التي عرفت حالات من العنف التي وصلت إلى حروب داخلية أدت إلى نتائج وخيمة على مستوى الأرواح أو الخسائر المادية، لما يشكل الإرهاب تحديا للأمن الإنساني من خلال قدرته على خلق جو للإستقرار وإشاعة الفوضى التي تعجز الدولة في

كثير من المرات على معالجة الظاهرة الإرهابية بالطرق التقليدية، خاصة في ظل سهولة تنقل الاشخاص وتطور شبكة الاتصالات والنقل¹.

1.2 الإرهاب والمفاهيم القريبة منه:

يعد مفهوم الإرهاب مفهوماً غامضاً يثير الكثير من الجدل والنقاش في الأوساط الفكرية العالمية، وصناع القرار وكذا المهتمين، حيث يرجع الاختلاف في تحديد المصطلح إلى تعدد صور الظاهرة وآلياتها وتضارب المصالح السياسية والتحيز الإيديولوجي والزوايا التي ينظر منها للأحداث الوقائع، وتقدير العمليات التي يقوم بها الأفراد والجماعات تجاه الغير سواء أكان فرداً أو دولة، وكذلك ما تقوم به الدول تجاه بعضها بعضاً من سلوكيات خطيرة، أو ما تقوم به الدول تجاه أفرادها أو أفراد غيرها من أساليب إكراهية واختلاط كل ذلك بمفاهيم المقاومة والدفاع الشرعي والتدخل الانساني، كل هذه العوامل جعلت من الصعوبة بمكان الاجماع على تعريف دقيق واحد للإرهاب².

ونتيجة لذلك تنوعت التعاريف التي أعطيت للإرهاب بناءً على العوامل المذكورة، ويمكن ذكر البعض منها، فقد عُرّف الإرهاب بأنه نشر الفزع والذعر لأغراض سياسية³، كما يراد به استعمال العنف غير القانوني أو التهديد به وبأشكاله المختلفة كالاعتقال والتشويه والتعذيب والتخريب بغية تحقيق هدف سياسي معين⁴. وغير بعيد عن هذا، نجد أن محكمة الجرائم الدولية التابعة لعملية الأمم المتحدة تعرّف الإرهاب بأنه مجموع الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة قصد خلق حالة من الرعب في نفوس أشخاص محددین أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الناس⁵.

من جهة أخرى، نجد أن اتفاقية جنيف لقمع ومعاقبة الإرهاب لعام 1937 تنص على أن الأعمال الإرهابية هي تلك الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما، وتستهدفها، والغرض منها خلق حالة رعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور⁶.

بعد التعاريف المقدمّة أعلاه، سيتم في هذا المقال تبنيّ التعريف التالي نظراً لشموليته والقائل بأن الإرهاب يعني استخدام العنف أو التهديد باستخدامه مع سبق الإصرار من قبل فرد أو مجموعة لبثّ الرعب أو التسبب في الدمار أو الموت، وخصوصاً ضد أهداف أجنبية أو ممتلكات أو بُنى تحتية داخل دولة ما بهدف إجبار من هم في السلطة على الاستجابة لمطالب وتطلعات فرد أو مجموعة تقف وراء مثل هذه الافعال العنيفة، وربما كانت هذه المطالب أو التطلعات تستهدف تغيير وضع قائم يفرضه نظام سياسي أو اقتصادي أو إيديولوجي أو ديني أو اجتماعي داخل الدولة المتضررة، أو

1 - عمر خلف الله، الأمن الانساني وتحديات التنمية المستدامة في المنطقة المغاربية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2020-2021: ص 91.

2 - أسماء رسولي، التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي بين أدوار الدول الاقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018، ص 141.

3 - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج 1، دار عمران للنشر والطباعة، القاهرة، ص 39.

4 - فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج 1، دار أسامة للنشر، الأردن، عمان، 2003، ص 16.

5 - خالد المعني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دار كيوت، سوريا، 2009، (ص 91).

6 - أمل اليازجي ومحمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، ط 1، دار الفكر، دمشق، 2001، (ص 63).

كانت تصبو لإحداث تغيير في إجراءات أو سياسات تنتهجها الدولة المستهدفة أو ترفض تبنيها فيما يتعلق بتفاعلها مع مجموعات أو دول بعينها¹.

2.2 العلاقة بين الإرهاب والمفاهيم القريبة منه:

ثمة ثلاثة مفاهيم ذات صلة كبيرة بالإرهاب ونعني بها كلاً من العنف السياسي وكذا الجريمة السياسية وأخيراً الجريمة المنظمة، ولكلٍ منهما أوجه تقارب واختلاف مع مفهوم الإرهاب، وهو ما سيتم التفصيل فيه فيما يلي من بحث.

- **الإرهاب والعنف السياسي:** يوجد تقارب كبير بين الإرهاب والعنف السياسي، لذلك يعتقد الباحثون أن هذا الأخير يمكن النظر إليه عبر ثلاث زوايا هي الزاوية السيكلوجية والزاوية الأخلاقية والزاوية السياسية، بالنسبة للزاوية السيكلوجية فإنها تعرّف العنف السياسي بأنه انفجار يتخذ صبغة لا تخضع للعقل، وغالبا ما يتخذ العنف شكل الجريمة أو أسلوب التدهور الهائل. أما الزاوية الأخلاقية فتعرّف العنف السياسي باعتباره عدوان على ملكية الآخرين وحرّيتهم، أخيراً فإن الزاوية السياسية تعرّف العنف السياسي باعتباره استخدام القوة لغرض الاستيلاء على السلطة أو استغلالها أو البقاء فيها، وتجدر الإشارة هاهنا إلى كون هذه الزاوية (السياسية) هي من تستحوذ على معظم الاهتمام في العصر الحالي².

وتعتبر هذه الزوايا الثلاثة الإطار الذي يتحدد بموجبه مفهوم وتركيب العنف السياسي، كما أن للعنف السياسي صورتان يمكن رصدتهما؛ الأولى تظهر في العنف الموجه من النظام السياسي إلى المواطنين ويطلق عليه العنف الحكومي، أما الثانية فتظهر في العنف الموجه من المواطنين للنظام السياسي ويطلق عليه بالعنف الشعبي³. وعليه فكلّ من الإرهاب والعنف السياسي يتداخلان فيما بينهما، فكلاهما يهدف إلى تحقيق غايات سياسية، كما أن كلاهما يهدد باستخدام وسائل عنيفة، وكلاهما كذلك عمل غير مشروع قانونياً. في حين أنهما يختلفان في جزئية مهمة وهي أن العمل الإرهابي ينفرد على العنف السياسي باعتماده على وسائل الاتصال الجماهيرية في تحقيق أهدافه وتوصيل رسائله، وبذلك يأخذ الإرهاب طابعا دوليا متجاوزا بذلك الطابع الداخلي والذي ينحصر عادة في العنف السياسي.

- **الإرهاب والجريمة السياسية:** إحدى التعريفات المقدّمة للجريمة السياسية أنها تعني تلك التي يكون الباعث على ارتكابها سياسيا حتى ولو تضمنت أفعالا من قبيل الجرائم العادية كالقتل أو التخريب، ويعتبر البعض الجريمة ضد الدولة جريمة سياسية. فمن خلال تعريف الجريمة السياسية يتضح أنها تتشابه مع الإرهاب في كونها يعبران عن عنف منظّم

¹ - قريدم سي أونوهاد، جيرالد أي ايزريم الحناشي، غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة للحدود (الجزء الأول)، 15 ديسمبر 2021، على الساعة 14.50، متوفر على الرابط <https://bit.ly/3UmcRfo>

² - عبد الناصر حريز، النظام السياسي الإرهابي: دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب إفريقيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، (ص 27).

³ - نور الدين فوزي، العنف السياسي وأزمة الدولة الحديثة في الوطن العربي، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ع 01، 2008، ص ص 17-18.

ذو طابع ومغزى سياسي، وتختلفان في الهدف من العنف والتهديد، وعليه كل عمل إرهابي ينطوي على عمل أو فعل من أفعال العنف له طابع سياسي، بينما لا يمكن القول بان كل جريمة سياسية تنطوي على عمل إرهابي¹.

- **الإرهاب والجريمة المنظمة:** تعرّف الجريمة المنظمة في المادة الثانية من اتفاقية الأمم المتحدة الصادرة عام 2000 والمعنية بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأنها جماعة ذات هيكل تنظيمي تتألف من ثلاثة أشخاص فأكثر، موجودة لفترة من الزمن، وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى². هذا، وتظهر أوجه التداخل بين الإرهاب والجريمة المنظمة في كون الجماعات الإرهابية تسعى لتوفير الحماية للمسالك والممرات لشبكات التهريب، فلم يسبق وأن اعترضت جماعة إرهابية طريق عصابات التهريب، كذلك فإن الجريمة المنظمة تمول أعمال العنف للجماعات الإرهابية للحفاظ على ديمومة نشاطها. من جهة أخرى فإن أوجه الاختلاف تتعلق أساساً بالهدف المنشود، ففي الوقت الذي يهدف فيه الإرهاب إلى تحقيق أهداف ومطالب سياسية فإن الجريمة المنظمة تسعى لتحقيق ربح مادي بطريقة غير شرعية، كذلك فإنه في الوقت الذي يرفض فيه الإرهاب الاعتراف بجرائمه ويستصدر تصريحات سياسية بعد القيام بأي عمل إرهابي، فإن الجريمة المنظمة تحافظ على سرّيتها في ممارسة أنشطتها.

3. تأثير تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على الأمن القومي الجزائري

لقد بدأت ملامح التهديد الإرهابي في الجزائر مع ميلاد ما يعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتي تنتمي في معظمها إلى السلفية الجهادية التي ترتب على أدبيات سيد قطب وأبي الأعلى المودودي وصالح سرية وشكري مصطفى، حيث تقوم الإيديولوجية التي تعتمد عليها في الأخير على الثنائية (الحاكمية/ الجاهلية)، (حكم الله/ حكم البشر)، (مسلم/ كافر)، وهي تناهض بشكل مطلق ما هو قائم من الأنظمة الاجتماعية والسياسية والثقافات السائدة بل والعلاقات الدولية، وهي بذلك تقدم الصيغة الجذرية، الأكثر في تقسيم البشر على أساس ديني، وتتوسع في إطلاق حكم الكفر على الآخرين وتقدم تعريفاً ضيقاً للإسلام... كما أنها تقدم الصبغة الصدامية في تسييس الدين، حيث ترى أن الطاغوت والجاهلية في كل مكان ويجب قتاله حتى إقامة الخلافة الراشدة أو حكم الإسلام في العالم أجمع³.

1.3 القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

تعود أصول نشأة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي إلى ما عرف في بداية تسعينيات القرن الماضي بالجماعة المسلحة في الجزائر، عقب إلغاء الانتخابات التشريعية في جانفي 1990، والتي كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد فازت

¹ - نفس المرجع، ص 19.

² - مصطفى كراوة، ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 01، 2020، ص 528.

³ - علي أحمد جاد بدر، تأثير تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على العلاقات العربية الإفريقية في الإرهاب وتأثيره على العلاقات العربية الإفريقية، ط 1، دار الإسلام، القاهرة، 2013، (ص 295).

أثر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على الأمن الجزائري وآليات مواجهتها

فيها بقيادة الثنائي عباس مداني وعلي بلحاج، واستصدار السلطات الجزائرية قرارا بحل الجبهة وحظر نشاطاتها.¹ لتبدأ بعد ذلك جماعات موالية للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدعوة إلى العمل المسلح منتصف عام 1990، مع صعود آلاف الشباب من مؤيدي الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى الجبال، أين أعلن هناك عن تأسيس عدد من التنظيمات المسلحة كان أبرزها الجيش الإسلامي للإنقاذ والذي مثل الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما أعلن بدوره عن تأسيس جبهتين واحدة تعرف باسم "اللجنة العسكرية بالشرق" والثانية عرفت "باللجنة العسكرية بالغرب"، ليتم بعد ذلك دمج الفصيلتين وتوحيدهما تحت قيادة مدني مزراق.²

أما الجماعة المسلحة للفصيل الثاني المسلح والتي كانت تدعم وتشارك الجيش الإسلامي للإنقاذ في الجبال ومحاربة الجيش الجزائري فهي الجماعة المسلحة التي شكلت لاحقا نواة الجماعة السلفية للدعوة والقتال، والتي تحولت لاحقا بدورها لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتي تأسست عام 2007، وأميرها أبو عبيدة يوسف العنابي، وقائد حزبها أبو مصعب عبد الوودود (من 2007 الى 2020) ثم أبو عبيدة يوسف العنابي، تضم ما بين 1500 إلى 2000 عضو، أما مقرها فالجزائر سابقا، أما حاليا الصحراء الكبرى، وفي 2006 أعلنت الجماعة السلفية انضمامها لتنظيم القاعدة الذي كان يقوده أسامة بن لادن قبل أن تسعى في العام التالي رسميا باسم "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي"³.

وبالنظر إلى الشعار الذي رفعته الجماعة بعد هذا التحول، حيث احتوى الشعار الجديد على شعار القاعدة المركزي الذي تختزله في قوله تعالي: "وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله"، فالجهد ممتد في الزمان والمكان ولا تقتصر على قطر معين، كما أن الراية السوداء التي تحتوي على كلمة التوحيد "لا إله إلا الله محمد رسول الله" ترمز إلى الخلافة ورايتها⁴، أما البنادق التي على جانبي الشعار فإنها تؤكد على تبني منهج العنف والجهاد، وأما الكتاب الذي يحتوي على قول الله عز وجل "إن الحكم إلا لله" فإنه يرمز للمنهج العلمي الذي تتبعه الحركة حيث يشير إلى وجوب اتباع الكتاب والسنة ومنهج السلف، وكذا أهمية العلم إلى جانب العمل، وأخيرا ردة الأنظمة المعاصرة حيث لا تحكم بما أنزل الله، وأما خارطة المغرب العربي فتشير إلى المجال الحيوي لعمل الجماعة إقليميا بعد أن كان قفريا دون إهمال الخارج بشكل عام وأوروبا بشكل خاص وفرنسا بشكل أخص ومحاربة الصليبيين واليهود على مستوى العالم.⁵

خريطة توضح منطقة نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي



المصدر: نقلا عن <https://bit.ly/3DX3Ggn>

أما عن الهيكل التنظيمي للقاعدة فيمكن القول أن التنظيم في الجزائر يتمركز في شرق البلاد وخاصة بمنطقة القبائل ويقوده "عبد المالك دوركدال" الذي تزعم الجماعة السلفية للدعوة والقتال منذ 2004، ويأتي بعده أبو الحسن رشيد البلدي وهو عضو الهيئة الشرعية ورئيس الهيئة القضائية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي حاليا، وكان قاضي الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وبعده يأتي مبارك يزيد المعروف باسم أبو عبيدة يوسف العنابي، وهو عضو مجلس الشورى ورئيس أعيان التنظيم. وبعده يأتي أبو حيان عاصم وهو أحد أعيان التنظيم وعضو الهيئة الشرعية، وبعده يأتي أبو عبد الإله أحمد وهو رئيس اللجنة السياسية للعلاقات الخارجية بالتنظيم، وبعده يأتي عبد الحميد أبو زيد وهو قائد كتيبة "طارق بن زياد" أو "الفاتحين" واسمه الحقيقي عبيد حمادو الذي قتل في قصف للطيران الفرنسي في مالي، وبعده يأتي يحي أبو الهمام قائد كتيبة "الفرقان" المتمركزة في غرب تمبكتو شمال مالي، وبعده يأتي يحي جوادي المكني "أبو عمار" أمير إمارة الصحراء، وأخيرا مختار بلمختار المكني "بأبي العباس" الذي تلقبه وسائل الإعلام الجزائري "بالأعور" بسبب عاهته التي لحقت عينه، وهو يشرف على الجماعة في الصحراء على الحدود مع كل من مالي والنيجر وموريتانيا¹.

2.3 خطر تمدد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على الأمن القومي الجزائري:

يقول خبراء الأمن أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بات يملك ثروة طائلة بفضل الفديات التي دفعت له للإفراج عن كثير من الرهائن الأجانب الذين خطفتهم في مالي والنيجر والجزائر، ومن مختلف عمليات التهريب المحلية، فمن خلال خطف 80 سائحا غربيا، وقبض فديات بقيمة 183 مليون يورو تمكن تنظيم القاعدة من بناء قاعدة كبيرة في المنطقة الصحراوية التي تمتد على حدود الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، حيث يستغل سهولة التسلل عبر الحدود وضعف الوجود الأمني، ووجود شبكات تهريب المخدرات².

عموما، لقد أثر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي على الأمن الجزائري في الكثير من المرات وعلى كافة مناحي الحياة السياسية والأمنية، وكذا الاقتصادية والاجتماعية. بالنسبة للتأثير على الحياة السياسية والأمنية فقد كان ذلك من

¹ - أحمد أبو الوليد، تنظيم القاعدة محاولة لفهم الاستراتيجية والهيكل التنظيمي ... "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي مثالا"، 18 ديسمبر 2021، على الساعة 20.00، متوفر على الرابط <https://bit.ly/3T0L4jy>

² - توفيق المدني، الجيوبوليتيك الجديدة في الصحراء تسقط نظام مالي، المستقبل، العدد 4304، أبريل 2012، ص 19.

أثر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على الأمن الجزائري وآليات مواجهتها

خلال إرباك المشهد السياسي وزرع اللاإستقرار في الجزائر من خلال عدة هجمات متواصلة ومتكررة، تجعل الغالبية في حالة من الترقب والخوف، وبمرور الوقت شهدت مناطق الجنوب بالجزائر والمتاخمة لمالي والنيجر وموريتانيا تصاعدا كبيرا للعمليات الإرهابية شنتها القاعدة بسبب شساعة المنطقة والأمر الذي صعب على الحكومات المحلية المراقبة بدقة، ودفعت هذه الهجمات كذلك بالحكومة الجزائرية للتعاون على المستوى الثنائي والإقليمي والعالمي، وتقريب وجهات النظر حول الظاهرة الإرهابية وتعاضمها.¹

أما بالنسبة لتأثير التنظيم على الحياة الاقتصادية والاجتماعية فذلك نتيجة لما قام به من عمليات في كل من الجزائر وليبيا ونيجيريا وتشاد والنيجر وتونس والمغرب، أين استطاع أن يؤثر تأثيرا مباشرا على قطاع السياحة بما يؤثر سلبا على الاقتصاد، بل وعمليات الخطف التي قام بها دفعت بعض الشركات الأجنبية بسحب استثماراتها من الأماكن محل النشاط الإرهابي، واستطاع الإرهاب أن يوقف عجلة التنمية في البلاد، وإلحاق الضرر بالمجتمع ككل.² فبفعل الأعمال الإجرامية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي في دول الساحل المجاورة، ألقى ذلك بجحم مشاكل تلك الدول على المناطق الحدودية للجزائر (برج باجي مختار وتينزاوتين وتيمياوين)، ما نتج عنه تدفقات لموجات هائلة من اللاجئين الفارين من هذه الأعمال، والذي حوّل برج باجي مختار إلى قبلة للاجئين نتج عن ذلك كارثة اجتماعية فقرابة 9% من السكان في البطالة، فعلى لسان أغلب سكان تيمياوين يتوقعون تزايد تدفق عدد اللاجئين، فقد قدر عددهم 25000 ما بين سنة 2012-2013، ما شكل ضغطا وعبئا على كاهل الحكومة الجزائرية، ونقل هؤلاء الفارين لأضرار معدية، تتمثل أساسا في الطاعون والكوليرا، ومرض نقص المناعة وغيرها.³

أضف الى ذلك تدهور القطاع السياحي بالجزائر، حيث تعد الصحراء الجزائرية قبلة لسياحية للأجانب الذين يودون التعرف على جمال "الأهقار والطاسيلي" والاستمتاع بالطبيعة الصحراوية، ما يشكل دخلا مهما للاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة بسبب الاختطافات المتكررة للسياح الأجانب وطلب فدية، وكذا تنفيذ هجمات انتحارية على قواعد الدرك الوطني. وعليه صنفت 5 ولايات جنوبية في خانة المناطق المحرمة على السياح فكانت الأولى تمارست خاصة منطقة إليزي في أقصى الجنوب والأهقار، أدرار، تندوف وورقلة ومرد ذلك مضاعفة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لعملياتها الإرهابية الانتقامية.⁴

أضف إلى ذلك تعطل المشاريع التنموية الجزائرية بفعل هجمات التنظيم وتعطيله لعملياته استخراج الغاز والبتروك لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي أي 95% من الصادرات تعتمد على المحروقات، ولنا في حالة الاعتداء على قاعدة الحياة بابين أميناس عام 2013 واحتجاز 132 عاملا أجنبا كرهائن خير دليل، وعلى إثر هذا الاعتداء تم توقيف أشغال

1 - أحمد أبو الوليد، مرجع سابق.

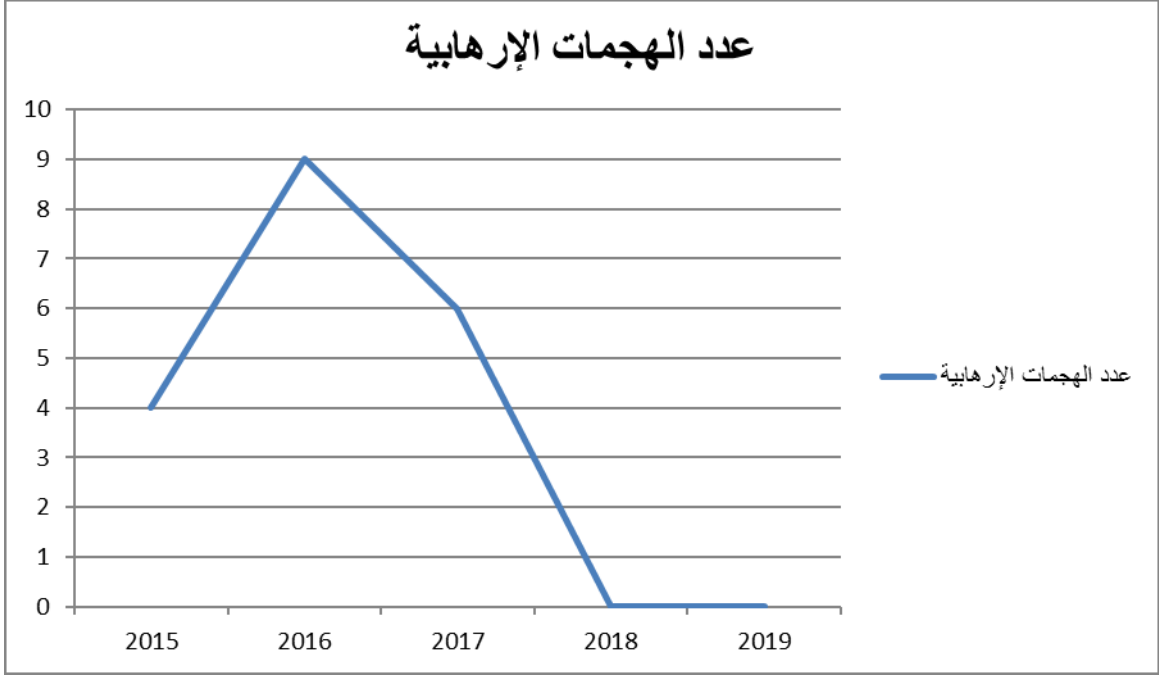
2 - علي أحمد جاد بدر، مرجع سابق، (ص 321).

3 - أحمد بلحاج، اصابة بمرض غريب في تين زاواتين، الخبر، 2013/2/4. ص 8.

4 - Abdelkader Abderrahman le, que se cache -t- il sous la poudrier malienne ? quotidien d'oran délivré le : 04/07/2012, p 8.

عملية توسيع أكبر مشروع غازي في الجنوب الجزائري، ومعه تراجعت فرص التشغيل في الجنوب. كما تسبب هذا الاعتداء في ترحيل الشركة اليابانية "جي جي سي" والانجليزية "بيتروفاك" لعمالها، أين وضع هذا الهجوم المنظم للاقتصاد الجزائري في ورطة وإعادة برمجة كل الحسابات المالية والاستثمارية، الأمر الذي كلف الخزينة الجزائرية تراجعاً في المبيعات بقيمة 4% ما يعادل خسارة مليارات من الدولارات¹.

والمنحنى البياني التالي يبين تطور عدد الهجمات الإرهابية التي قام بها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ضد الجزائر من 2015 وحتى 2019 :



Source ; sid-ali hamiti; géopolitique du terrorisme; cas d'al-qaida au maghreb islamique; (these de doctorat non publiée; université alger 3; 2021). P 211.

وبالنسبة للسنوات التي تلت عام 2013 فما يمكن ملاحظته أن التنظيم قام بأربع عمليات ضد الجزائر عام 2015 ، وعاد في عام 2016 ليصعد عملياته لتصل في مجموعها إلى 9 هجمات، لتعود وتنخفض عام 2017 إلى 6 عمليات إرهابية، ولتعرف سنتي 2018 و 2019 انعداما لهذه العمليات الإرهابية، الأمر الذي عدّه واعتبره مراقبون نتيجة لقدرة الجزائر على المواجهة الفعالة².

4. الآليات الجزائرية لمكافحة الظاهرة الإرهابية:

لقد كان للأحداث التي شهدتها الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي دور كبير في تطوير آلياتها لتفادي تكرار السيناريو، وكذا أي تدخل خارجي، خاصة ما تشهده منطقة الساحل الإفريقي من انفلات أمني خطير وانعكاسه على الأمن القومي الجزائري، لهذا السبب دعت الجزائر على كافة الأصعدة لتكثيف الجهود الداخلية والإقليمية والدولية لمكافحة

¹ - حميد يس، الموقعون بالدماء خططت للاعتداء منذ شهرين جاءت لمالي، الخبر، 22-01-2013، ص 3.

² - عائشة بن عاشور، محمد بن بوزيان، الأجندة الجزائرية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي في الساحل الأفريقي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 1، 2021، ص 51-52.

الإرهاب وتفويض هذه الجماعات الإرهابية من تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وغيرها من التنظيمات المحدقة بالأمن والسلم الدوليين.

1.4. آليات الجزائر لمواجهة الإرهاب على المستويين الداخلي والإقليمي

على المستوى الداخلي يمكن رصد أهم آيتين عمدت الجزائر إلى الأخذ بهما، الأولى تتمثل في استحضار التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية ومكافحة التطرف لحل الأزمة الأمنية بالجزائر، فقد أصدرت الجزائر عدة قوانين عند إخفاق الأسلوب الردعي في التخفيف من حدة وآثار مختلف الجرائم الإرهابية التي عانت منها الجزائر كالمرسوم التشريعي رقم 92-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب، والأمر رقم 95-11 المتعلق بتعديل قانون العقوبات، والذي أقر عقوبات قاسية على كل من يقوم بأعمال تخريبية أو إرهابية ماسة بأمن الدولة، وفي إطار تخفيف منابع الإرهاب أصدرت القانون رقم 05-01 المعدل والمتمم والمتعلق بمحاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، وكان له فضل كبير في تحقيق متابع الأموال غير المشروعة المترتبة عن الأعمال الإرهابية ثم جاء قانون الرحمة الصادر بالأمر رقم 95-12، يتم قانون الوثام المدني رقم 99-08 وصولاً لقانون المصالحة الوطنية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 05-278 الصادر عام 2005 والمتضمن: استدعاء الهيئة الناخبة للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية حيث أجري بشأنها استفتاء صوت عليه الشعب الجزائري بنعم للمصالحة الوطنية بأغلبية ساحقة بنسبة 98%¹.

أما الآلية الثانية فقد تمثلت بتأمين الحدود البرية حيث عملت أجهزة الأمن على تكثيف جهودها في مطاردة وضبط المتسللين الذين نجحوا في اختراق حدود الدولة، كما نشطت القوات المسلحة في تكثيف دورياتها على امتداد حدودها البرية والبحرية وتأمين حدودها بأزيد من 197 ألف جندي والتركيز على الجنوب الجزائري لا سيما وأنه "البطن الرخو" للأمن القومي الجزائري واتساع مساحته، وبهذا الفعل تكون الجزائر أمام تأمين حدودها وحدود الدول المجاورة².

وعلى المستوى الإقليمي فيمكن رصد أربعة معالم كبرى تمثلت آليات الجزائر لمواجهة الظاهرة الإرهابية، الأولى تتمثل في مصادقة الجزائر على الاتفاقيات العربية لمكافحة الإرهاب، فقد دفع تصاعد المد الإرهابي في الدول العربية إلى إبرام اتفاقيات خاصة بالإرهاب، وتمّ التوقيع عليها من قبل وزراء الداخلية والعدل العرب بتاريخ 22 فريال 1998 بالقاهرة، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 7 ماي 1999، وعليه صادقت الجزائر على الاتفاقية العربية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 413/98 المؤرخ بتاريخ 7 ديسمبر 1998³. كما صادقت الجزائر على الاتفاقية العربية الثانية لمكافحة غسيل الأموال

¹ - باخويا دريس، دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 29 ديسمبر 2017، السنة التاسعة، ص ص 175-176.

² - جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي، المركز الديمقراطي العربي، 25 ديسمبر 2021، على الساعة 18.45، متوفر على الرابط <https://bit.ly/3DAb13I>

³ - الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي رقم 413/98، المؤرخ في 7 ديسمبر 1998، العدد 93، الصادر في 13/12/1998، ص 4.

وتحويل الإرهاب المحررة بالقاهرة بتاريخ 21 ديسمبر 2010 على خلفية المرسوم الرئاسي رقم 14-250 المؤرخ في 8 سبتمبر 2014.¹

الثانية تتمثل في مصادقة الجزائر على الاتفاقيات المعنية بمكافحة الإرهاب على المستوى القاري الإفريقي، فلقد اعتمدت منظمة الوحدة الإفريقية في دورتها العادية 28 بدار عاصمة السنغال القرار 213 الذي يهدف لتعزيز وتنسيق الجهود بين الدول الاعضاء من أجل محاربة ظاهرة التطرف، وتوالت الجهود الدبلوماسية لتجريم مختلف الجرائم الإرهابية لتتوج بالتوقيع على اتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب والوقاية منه في 14 جويلية 1999. كما احتضنت الجزائر الملتقى الدولي حول محاربة الإرهاب وتمويله في شمال وغرب إفريقيا المنعقد بين 30 نوفمبر - 5 ديسمبر بالمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب ومركز الدراسات الاستراتيجية في إفريقيا والملتقى الدولي حول الإرهاب والجريمة المنظمة في شمال وغرب إفريقيا في 30 مارس 2009، حيث حضره خبراء أفرقة ودوليون تمت خلاله دراسة وتحليل العلاقة الارتباطية بين الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال.²

الثالثة تتعلق بتجريم منح الفدية للمختطفين الإرهاب، فقد عملت الجزائر على إقناع دول الساحل الإفريقي والصحراء التي تعاني من النشاطات الإرهابية على تجريم منح الفدية للمختطفين الإرهاب، فأصر مؤتمر الاتحاد الإفريقي في مقره رقم 206 الذي جاء فيه وجوب مكافحة دفع الفدية للإرهاب والقراصنة، واعتبر الاتحاد أن الفدية تعتبر أحد أهم الطرق لتمويل الإرهاب بناءً على خطة عمل الجزائر لعام 1999 لمكافحة الإرهاب واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية سابقا لمنع الإرهاب والاتفاقية المناهضة لاحتجاز الرهائن، فقرر بذلك المؤتمر من خلال ترسانة قانونية تكون ملزمة للدول الأعضاء التي تمنع بشدة دفع الفدية للجماعات الإرهابية وتخفيف منابعه، ومطالبة المجتمع الدولي العمل بذلك.³ أما الرابعة والأخيرة فتتمثل في تأسيس آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي (أفريبول) والذي جاء بناءً على إعلان الجزائر الصادر في 11 فيفري 2004 الذي اعتمده رؤساء أركان الشرطة بخصوص إنشاء آلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي والذي أجاز المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي عام 2014، وتتخذ الإفريبول من الجزائر مقراً لها بناءً على اتفاقية بين الجزائر والاتحاد الإفريقي كما يعقد دوراته بالجزائر.⁴

كما وظفت الجزائر ثقلها الإقليمي لإنشاء لجنة قيادة أركان مشتركة مكلفة بالعمليات في أبريل 2010 في تمناست، والتي ضمت في عضويتها ممثلين للجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر، وتم تدعيمها في مرحلة لاحقة بوحدة الاندماج والاتصال، هذه الأخيرة التي يعتبرها مختصون بمثابة ذراع استخباراتية للجنة.⁵

¹ - الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي رقم 14-230 المؤرخ في 8 سبتمبر 2014، العدد 55، الصادر في 2014/09/23، ص 4.

² - عائشة بن عاشور، محمد بن بوزيان، مرجع سابق، ص 54.

³ - رياض بن عباد، جهود الجزائر لتجفيف منابع تمويل الإرهاب الساحل والصحراء من أجل تحقيق التنمية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 11، سبتمبر 2018، ص 534.

⁴ - المرجع نفسه، ص 535.

⁵ - حسام حمزة، الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل، التصور وآليات المواجهة، سياسات عربية العدد 21، جويلية 2016، ص 86.

2.4 آليات الجزائر لمكافحة الإرهاب على المستوى الدولي:

يمكن القول أن أهم آلية انتهجتها الجزائر دوليا لمكافحة الإرهاب تتمثل في نسج علاقات تعاون في هذا المجال، وفي هذه النقطة يمكن اعتبار التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب متعدد الأبعاد ومتكاملا من الناحية الجغرافية والأمنية، وعلى الصعيد الثنائي يتم التفاعل بين الدولتين في عدة مجالات، كما وافقت الجزائر على المشاركة في الحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا تبادل المعلومات الاستخباراتية خاصة وأن الجزائر اكتسبت خبرة دولية ودراية بشبكات الإرهاب في منطقة الساحل والمغرب العربي، كما استضافت الجزائر للمركز الإفريقي للدراسات والأبحاث في مجال الإرهاب لوضع استراتيجية إفريقية أفضل لمكافحة الإرهاب ومشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم الدعم الفني لها، وأيضا انخرطت الجزائر في مبادرة حلف الشمال الأطلسي للحوار المتوسطي في عملية السعي النشط التي تهدف من خلاله إلى مكافحة الإرهاب في المنطقة، وأخيرا المشاركة الجزائرية في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء منذ انطلاقتها في عام 2004.¹

5. خاتمة:

من خلال معالجتنا للموضوع المتناول في هذا المقال تم التوصل إلى الإجابة التي طرحت حولها إشكالية البحث حول الانعكاسات لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومدى تأثيرها على الأمن الجزائري، وكذا الآليات التي اتبعتها الجزائر في مكافحة هذا التنظيم الإرهابي الذي يعتبر متغيرا أساسيا لزعة الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، حيث سعت الجزائر جاهدة على المستويين المحلي والإقليمي والدولي للحد ومحاربة هذه الظاهرة لما ينجر عنها من تهديد لباقي قطاعات الأمن الأخرى.

لقد حاولت المقالة في قسمها الأول تحديد مفهوم الإرهاب والمفاهيم المشابهة له، والذي لم يتم الاتفاق على إعطاء تعريف جامع وموحد له، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على الاهتمام بالظاهرة واختلاف الرؤى حولها نظرا للأسباب الدافعة للسلوك الإرهابي.

كما سعت المقالة أيضا إلى إظهار انعكاسات تأثير القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي على الأمن الجزائري على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني والصحي وقطاعات حيوية أخرى.

كما تم التطرق أيضا إلى الأجندة الشاملة للجزائر في مكافحة الإرهاب من آليات محلية وإقليمية ودولية والتعاون في المجال الأمني والعسكري والاتفاق والتشاور مع دول الساحل خلال اللقاءات والندوات في محاولة منها للمحافظة على أمنها الإقليمي، إضافة إلى استصدار قوانين رادعة ضد عناصر التنظيمات الإرهابية ككل. وعليه خلصت المقالة للقول:

- إن تأثير تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي كان له انعكاسات سلبية اقتصادية واجتماعية وأمنية على الأمن الجزائري تبعا لجوارها الحدودي الناري الذي أصبح ملجأ لهذه التنظيمات.

¹ - باخويا دريس، مرجع سبق ذكره، ص 179.

- إن الأجنحة الجزائرية كانت فعالة في مكافحة الإرهاب سواء كانت محليا أو اقليميا أو دوليا لتضمنها كل التدابير العسكرية والتنموية والقانونية، وكذا الخبرة الواسعة للجهات الأمنية العسكرية الجزائرية أو التشريعية في كيفية التعاطي مع مشكلة الإرهاب، ويظهر هذا من خلال التناقص وفي بعض الأحيان الهجمات الإرهابية في الجزائر خاصة في الأماكن الحيوية، ما يعني أنه يمكن الجزائر تصدير استراتيجيتها في المواجهة للدول المجاورة ودول العالم.

5. قائمة المراجع:

- 1- أحمد أبو الوليد، تنظيم القاعدة محاولة لفهم الاستراتيجية والهيكل التنظيمي ... "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي مثالا"، 18 ديسمبر 2021، على الساعة 20.00، متوفر على الرابط <https://bit.ly/3T0L4jy>
- 2- أسماء رسولي، التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي بين أدوار الدول الاقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2018.
- 3- أحمد بلحاج، اصابة بمرض غريب في تين زاواتين، الخبر، 2013/2/4.
- 4- أمل اليازجي ومحمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، ط1، دار الفكر، دمشق، 2001.
- 5- الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي رقم 413/98، المؤرخ في 7 ديسمبر 1998، العدد 93، الصادر في 1998/12/13.
- 6- الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي رقم 14-230 المؤرخ في 8 سبتمبر 2014، العدد 55، الصادر في 2014/09/23.
- 7- باخويا دريس، دور الجزائر في تعزيز الأمن ومحاربة الإرهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 29 ديسمبر 2017، السنة التاسعة.
- 8- جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي، المركز الديمقراطي العربي، 25 ديسمبر 2021، على الساعة 18.45، متوفر على الرابط <https://bit.ly/3DAb13I>
- 9- حميد يس، الموقعون بالدماء خططت للاعتداء منذ شهرين جاءت لمالي، الخبر، 22-01-2013.
- 10- حسام حمزة، الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل، التصور وآليات المواجهة، سياسات عربية العدد 21، جويلية 2016.
- 11- محمد محمود أبو المعالي، القاعدة وحلفاؤها في ازواد، النشأة وأسرار التوسع، ط 1، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات، 2014.
- 12- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج 1، دار عمران للنشر والطباعة، القاهرة.
- 13- مصطفى كراوة، ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 01، 2020.

- 14- نور الدين فوزي، العنف السياسي وأزمة الدولة الحديثة في الوطن العربي، العالم الاستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ع 01، 2008.
- 15- عائشة بن عاشور، محمد بن بوزيان، الأجنحة الجزائرية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي في الساحل الإفريقي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 1، 2021.
- 16- عبد الناصر حريز، النظام السياسي الإرهابي: دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب إفريقيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997.
- 17- علي أحمد جاد بدر، تأثير تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على العلاقات العربية الإفريقية في الإرهاب وتأثيره على العلاقات العربية الإفريقية، ط 1، دار الإسلام، القاهرة، 2013.
- 18- عمر خلف الله، الأمن الانساني وتحديات التنمية المستدامة في المنطقة المغاربية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2020-2021.
- 19- فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج 1، دار أسامة للنشر، الأردن، عمان، 2003.
- 20- قريدم سي أونوهاود، جيرالد أي ايزريم الحناشي، غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة للحدود (الجزء الأول)، 15 ديسمبر 2021، على الساعة 14.50، متوفر على الرابط <https://bit.ly/3UmcRfo>
- 21- رياض بن عباد، جهود الجزائر لتجفيف منابع تمويل الإرهاب الساحل والصحراء من أجل تحقيق التنمية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 11، سبتمبر 2018.
- 22- توفيق المدني، الجيوبوليتيك الجديدة في الصحراء تسقط نظام مالي، المستقبل، العدد 4304، أبريل 2012.
- 23- خالد المعني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، دار كيوات، سوريا، 2009.
- 24- Abdelkader Abderrahman le, que se cache –t- il sous la poudrier malienne ? quotidien d'oran délivré le : 04/07/2012.
- 25 -- sid-ali hamiti; géopolitique du terrorisme; cas d'al-qaida au maghreb islamique; (these de doctorat non publiée; université alger 3; 2021).